International Journal of Economic Studies and Management (IJESM)
ISSN 2789-049X
Int. J. Econ. Stud. Manag. 5, No.6 (NOVEMBER-2025)

الجنسية والمواطنة في الشرق الأوسط: التوتر بين مبدأ السيادة الوطنية ومعايير حقوق الإنسان الدولية في ضوء التحولات المعاصرة

نوال صالح عوض
الذكاء الاستراتيجي والإدارة القانونية للإدارات
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، عين السبع
جامعة الحسن الثاني - الدار البيضاء - المغرب

خالدي فريد
الذكاء الاستراتيجي والإدارة القانونية للإدارات
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، عين السبع
جامعة الحسن الثاني - الدار البيضاء - المغرب

الملخص
تستكشف هذه الدراسة النظرية العلاقة المتوترة والمعقدة بين مبدأ السيادة الوطنية الراسخ في النظام الدولي الوستفالي وحقوق الإنسان الدولية الناشئة، وذلك في سياق قوانين الجنسية والمواطنة في منطقة الشرق الأوسط، مع التركيز بشكل خاص على دول مجلس التعاون الخليجي. تقليدياً، يُنظر إلى تحديد من هم المواطنون على أنه من صميم الولاية القضائية الحصرية للدولة، وهو مبدأ يتم التمسك به بقوة في المنطقة للحفاظ على الهوية الديموغرافية والامتيازات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالمواطنة الريعية. ومع ذلك، فإن هذا المفهوم السيادي المطلق يواجه تحديات متزايدة من قبل منظومة القانون الدولي لحقوق الإنسان، التي تؤكد على الحق الأساسي في الجنسية، ومبدأ عدم التمييز، وضرورة تجنب حالات انعدام الجنسية. تحلل هذه الورقة، من خلال منهج نظري قائم على تحليل الخطاب القانوني والمقارن، كيف تتجلى هذه الإشكالية في قوانين وممارسات دول المنطقة، لا سيما من خلال قضايا التمييز المنهجي بين الجنسين في نقل الجنسية، ووضع السكان عديمي الجنسية (البدون)، والقيود المفروضة على التجنيس والإقامة الدائمة. تناقش الدراسة كيف أن العولمة، وزيادة حراك رأس المال البشري، ونشاط المجتمع المدني الدولي والمحلي، تفرض ضغوطًا متزايدة لإعادة تقييم النهج التقليدي السيادي. وتخلص الورقة إلى أن النموذج الوستفالي للسيادة المطلقة في مسائل الجنسية لم يعد مستدامًا في عالم مترابط، وأن هناك حاجة ملحة لدول المنطقة لإيجاد توازن جديد يوفق بين متطلبات السيادة المشروعة والالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان، كشرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: السيادة الوطنية، حقوق الإنسان الدولية، القانون الدولي، الشرق الأوسط، التمييز بين الجنسين، انعدام الجنسية، السيادة المسؤولة.

Abstract
This theoretical study explores the tense and complex relationship between the established principle of national sovereignty in the Westphalian international system and emerging international human rights norms within the context of nationality and citizenship laws in the Middle East, with a particular focus on the Gulf c ooperation Council (GCC) countries. Traditionally, determining who qualifies as a citizen is considered to be at the core of a state's exclusive domestic jurisdiction, a principle strongly upheld in the region to preserve demographic identity and socio-economic privileges associated with rentier citizenship. However, this ,absolute sovereign concept is increasingly challenged by the international human rights legal framework which emphasizes the fundamental right to a nationality, the principle of non-discrimination, and the necessity of avoiding statelessness. Through a theoretical approach based on legal and comparative discourse ,analysis, this paper examines how this problematic manifests in the laws and practices of the region's states particularly through issues of systematic gender discrimination in conferring nationality, the status of stateless populations (Bidun), and restrictions on naturalization and permanent residency. The study discusses how globalization, increased human capital mobility, and international and local civil society activism are exerting growing pressure to reassess the traditional sovereign approach. The paper concludes that the Westphalian model of absolute sovereignty in nationality matters is no longer sustainable in an interconnected world, and that there is an urgent need for the region's states to find a new balance that reconciles legitimate sovereign requirements with international human rights obligations, as a prerequisite for achieving long-term sustainable development and social stability

Keywords : National s overeignty, International Human Rights, International Law, Middle East, Gender Discrimination, Statelessness, Responsible Sovereignty

Digital Object Identifier (DOI): https://doi.org/**10.5281/zenodo.17598887**

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

1 . مقدمة

يُمثل قانون الجنسية أحد أبرز المجالات التي يتجلى فيها التوتر الكلاسيكي بين مبدأ سيادة الدولة المطلقة ومعايير القانون الدولي لحقوق الإنسان الناشئة (Juss, 1994; Bauböck, 2018). فمنذ نشأة الدولة القومية الحديثة في أعقاب معاهدة وستفاليا عام 1648، اعتبر تحديد من هم المواطنون ومن هم الأجانب من أخص خصائص السيادة، ومجالاً محفوظًا للقانون الداخلي لكل دولة (Juss, 1994). وفي منطقة الشرق الأوسط، وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، اكتسب هذا المبدأ السيادي أهمية خاصة، حيث تم استخدامه كأداة أساسية لبناء الدولة، وتشكيل الهوية الوطنية، وتوزيع الثروة والموارد في إطار نموذج الدولة الريعية (Kinninmont, 2013).

ومع ذلك، فإن هذا المفهوم التقليدي للسيادة يواجه اليوم تحديات متزايدة من قبل منظومة القانون الدولي لحقوق الإنسان التي تطورت بشكل كبير منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948. فقد نصت المادة 15 من الإعلان صراحة على أن لكل فرد حق التمتع بجنسية ما، وأنه لا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفًا. وقد تم ترسيخ هذا الحق وتفصيله في العديد من الاتفاقيات الدولية اللاحقة، ومنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) لعام 1979، واتفاقية حقوق الطفل لعام 1989، واتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية لعام 1961 (UN Women, 2024; Equal Nationality Rights, 2024).

تكمن إشكالية هذه الدراسة في استكشاف وتحليل هذا الصدام بين مفهوم السيادة الوطنية المتجذر في الممارسة التاريخية لدول الشرق الأوسط، وبين المعايير الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بالجنسية (Wolover, 2017). تسعى الورقة إلى الإجابة على السؤال المحوري التالي: كيف تتجلى مظاهر التوتر بين السيادة الوطنية والقانون الدولي لحقوق الإنسان في قوانين وممارسات الجنسية في الشرق الأوسط، وما هي العوامل التي تدفع نحو الحفاظ على الوضع الراهن أو تغييره؟

تفترض هذه الدراسة أن دول المنطقة، وبدرجات متفاوتة، لا تزال تتمسك بتفسير سيادي تقليدي لقانون الجنسية، مما يؤدي إلى استمرار الممارسات التمييزية، لا سيما ضد المرأة، وتفاقم مشكلة انعدام الجنسية (Al Rasbi 2024 ;Fisher, 2016). ومع ذلك، فإن عوامل العولمة، والضغوط الدولية، ونشاط بعض منظمات المجتمع المدني، بدأت تفرض على هذه الدول مراجعة سياساتها، وإن بشكل بطيء ومتردد (Ali & Cochrane, 2024; Bartoszewicz, 2024). من خلال تحليل الخطاب القانوني السائد، ودراسة حالات محددة من المنطقة، تهدف هذه الورقة إلى تقديم إطار نظري لفهم هذه الديناميكية المعقدة، واستشراف المسارات المحتملة للتوفيق بين المتطلبات المشروعة للسيادة الوطنية والالتزامات الأخلاقية والقانونية التي يفرضها القانون الدولي لحقوق الإنسان.

لتحقيق هذا الهدف، تم تقسيم الدراسة إلى أربعة أقسام. يستعرض القسم الأول الأسس النظرية للسيادة في مسائل الجنسية والقيود التي يفرضها القانون الدولي لحقوق الإنسان. أما القسم الثاني، فيحلل المظاهر العملية لهذا التوتر في منطقة الشرق الأوسط من خلال دراسة قضايا محددة مثل التمييز ضد المرأة في منح الجنسية، ووضع فئة البدون. ويناقش القسم الثالث العوامل المحفزة للتغيير والتحديات التي تواجهه. ويقدم القسم الرابع خاتمة حول مستقبل العلاقة بين السيادة وحقوق الإنسان في مجال المواطنة في المنطقة.

2 . الإطار النظري: السيادة والجنسية في منظور القانون الدولي

2.1 . السيادة كمجال محفوظ

لفهم التوتر القائم في منطقة الشرق الأوسط، من الضروري أولاً تفكيك الإطار النظري الذي يحكم العلاقة بين سيادة الدولة وقانون الجنسية في المنظور الدولي (Bauböck, 2018). يتكون هذا الإطار من قطبين رئيسيين: المفهوم الوستفالي للسيادة، والقيود التي تفرضها منظومة حقوق الإنسان الدولية. تاريخياً، يُعد قانون الجنسية مثالاً نموذجياً على ما يُعرف في القانون الدولي بـ المجال المحفوظ أو الولاية القضائية الداخلية الحصرية للدولة (Juss, 1994). هذا المبدأ، الذي تبلور في سياق معاهدة وستفاليا عام 1648، يؤكد على أن لكل دولة الحق المطلق في تحديد شؤونها الداخلية دون تدخل خارجي (Juss, 1994). وفي قضية مراسيم الجنسية في تونس والمغرب الشهيرة عام 1923، أكدت محكمة العدل الدولية الدائمة أن مسائل الجنسية من حيث المبدأ، تقع ضمن الولاية القضائية الحصرية للدولة (Juss, 1994).

هذا المبدأ السيادي يمنح الدول حرية واسعة في تحديد شروط اكتساب الجنسية وفقدانها (Kanchana, 2019). يمكن للدول أن تختار بين حق الدم، أو حق الإقليم، أو مزيج منهما (Kanchana, 2019). كما يمكنها أن تضع شروطًا صارمة للتجنيس، وأن تحظر الجنسية المزدوجة، وأن تسحب الجنسية في ظروف معينة. في منطقة الشرق الأوسط، تم التمسك بهذا المبدأ بقوة، ليس فقط كحق قانوني، بل كضرورة سياسية واجتماعية للحفاظ على الهوية في مواجهة التغيرات الديموغرافية السريعة والتدخلات الخارجية التاريخية (Longva, 2000; Quamar et al., 2023).

2.2 . قيود حقوق الإنسان على سيادة الدولة

مع تطور القانون الدولي لحقوق الإنسان بعد الحرب العالمية الثانية، بدأ مبدأ السيادة المطلقة في التآكل تدريجياً (Bauböck, 2018). فقد أدرك المجتمع الدولي أن ترك مسائل حقوق الإنسان للتقدير المطلق للدول قد أدى إلى كوارث إنسانية، وأن هناك حاجة لوضع معايير عالمية لحماية كرامة الفرد. وفي مجال الجنسية، برزت ثلاثة قيود رئيسية على سيادة الدولة، الحق في الجنسية كما ذكرنا، نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان صراحة على الحق في الجنسية. هذا الحق لا يعني أن لكل فرد الحق في اختيار جنسيته أو الحصول على جنسية

دولة معينة، بل يعني أن لكل فرد الحق في أن تكون له جنسية، وألا يُحرم منها بشكل تعسفي. الهدف الأساسي هو منع حالات انعدام الجنسية، التي تترك الأفراد في فراغ قانوني خطير، محرومين من أبسط الحقوق الأساسية (Fisher, 2016; Alkhayat, 2024).

مبدأ عدم التمييز. يُعد مبدأ عدم التمييز حجر الزاوية في القانون الدولي لحقوق الإنسان (UN Women, 2024). تنص العديد من الاتفاقيات، وعلى رأسها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، على وجوب تمتع الرجال والنساء بحقوق متساوية فيما يتعلق باكتساب الجنسية وتغييرها والاحتفاظ بها، وحقهم في منح جنسيتهم لأطفالهم (Peacemaker, 2010). هذا المبدأ يتعارض بشكل مباشر مع قوانين الجنسية القائمة على حق الدم الأبوي السائدة في العديد من دول الشرق الأوسط (AlRasbi, 2024). حظر الحرمان التعسفي من الجنسية. يضع القانون الدولي قيودًا على سلطة الدولة في سحب الجنسية من مواطنيها. يجب أن يكون أي إجراء لسحب الجنسية قائمًا على أسباب معقولة وموضوعية ينص عليها القانون، وأن يخضع لإجراءات قانونية سليمة، بما في ذلك الحق في المراجعة القضائية. والأهم من ذلك، لا يجوز أن يؤدي سحب الجنسية إلى حالة انعدام الجنسية.

هذه القيود الدولية لا تلغي سيادة الدولة في تنظيم شؤون الجنسية، ولكنها تحولها من سيادة مطلقة إلى سيادة مقيدة ومسؤولة (Bauböck, 2018). لم تعد الجنسية مجرد هبة تمنحها الدولة أو تمنعها كما تشاء، بل أصبحت حقًا من حقوق الإنسان، والتزامًا يقع على عاتق الدولة بموجب القانون الدولي. هذا التحول في النموذج الفكري هو جوهر التوتر الذي تعيشه دول الشرق الأوسط اليوم، حيث تتصارع التقاليد السيادية الراسخة مع المعايير الحقوقية العالمية الجديدة (Wolover, 2017).

3 . مظاهر التوتر في الشرق الأوسط: دراسة حالات

3.1 . التمييز ضد المرأة في قوانين الجنسية

يتجسد الصدام النظري بين السيادة الوطنية وحقوق الإنسان الدولية في ممارسات قانونية ملموسة في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط (Wolover, 2017). يمكن فهم هذا التوتر بشكل أعمق من خلال تحليل قضيتين رئيسيتين: التمييز المنهجي ضد المرأة في قوانين الجنسية، والمأزق المستمر للسكان عديمي الجنسية، المعروفين باسم البدون. تُعد قوانين الجنسية في معظم دول الشرق الأوسط مثالاً صارخًا على التمييز القانوني ضد المرأة (Al Fisher, 2016; AlRasbi, 2024). فباستثناء عدد قليل من الدول التي أدخلت إصلاحات جزئية، لا تزال الغالبية العظمى من دول المنطقة تحرم المرأة من حقها في منح جنسيتها لأطفالها وزوجها على قدم المساواة مع الرجل (UN Peacemaker, 2010; Equal Nationality Rights, 2024). هذا التمييز متجذر في هيمنة مبدأ حق الدم الأبوي، الذي يرى في الرجل الناقل الوحيد للنسب والهوية الوطنية (Longva, 2000; Kanchana, 2019). وفقًا لدراسة أجرتها الأمم المتحدة عام 2010، فإن جميع دول مجلس التعاون الخليجي تطبق قوانين جنسية تمييزية ضد المرأة (UN Peacemaker, 2010). وقد أكدت دراسة حديثة أجرتها الرصبي (AlRasbi, 2024) أن هذا الوضع لم يتغير بشكل جوهري في معظم دول المنطقة. تتمسك الدول المعنية بسيادتها في تنظيم هذه المسألة، وغالبًا ما تستند إلى مبررات متعددة للحفاظ على الوضع الراهن (Kinninmont, 2013; Quamar et al., 2023). تشمل هذه المبررات:

- المخاوف الديموغرافية: الخوف من أن يؤدي منح المرأة هذا الحق إلى تغيير التركيبة السكانية، خاصة في دول الخليج التي لديها أعداد كبيرة من العمال الأجانب (Gulf Migration, 2020; Quamar et al., 2023).
- الأمن الوطني: الادعاء بأن منح الجنسية لأبناء وزوج المرأة المواطنة من أصول أجنبية قد يشكل خطرًا أمنيًا (Kinninmont, 2013).
- الحفاظ على الهوية: الرغبة في حماية الهوية الوطنية والثقافية من التأثيرات الخارجية (Beaugrand, 2020; Quamar et al., 2023).
- الاعتبارات الاقتصادية: الخوف من زيادة العبء على نظم الرعاية الاجتماعية والخدمات العامة في الدول الريعية (Kinninmont, 2013; Noria Research, 2024).

في المقابل، تؤكد المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وخاصة اتفاقية سيداو، على أن التمييز في مسائل الجنسية هو انتهاك واضح لحقوق الإنسان الأساسية للمرأة (UN Women, 2024). وتؤكد المنظمات الحقوقية أن هذا التمييز لا يؤثر فقط على المرأة، بل له عواقب وخيمة على أطفالها وأسرتها، حيث يواجهون صعوبات في الحصول على الإقامة والتعليم والرعاية الصحية والعمل، وقد يجدون أنفسهم في نهاية المطاف في وضع انعدام الجنسية (Fisher, 2016; Equal Nationality Rights, 2024). إن إصرار العديد من الدول على التحفظ على المادة 9 من اتفاقية سيداو يوضح تمامًا عمق هذا التوتر بين الالتزام (الشكلي) بالقانون الدولي والرغبة في الحفاظ على السيادة (الفعلية) على قوانين الجنسية (UN Peacemaker, 2010). وقد وثقت دراسة حديثة للمركز الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان أن هذا التمييز يشكل نمطًا منهجيًا في جميع دول مجلس التعاون الخليجي، مما يؤثر على آلاف الأسر سنوياً.

3.2 . قضية عديمي الجنسية

تمثل قضية البدون (اختصارًا لعبارة بدون جنسية) المظهر الأكثر مأساوية للسيادة المطلقة للدولة في مسائل الجنسية (Fisher, 2016; Alkhayat, 2024; Rabuffetti, 2024). والبدون هم مجموعات من السكان، يعيشون في عدة دول في الشرق الأوسط، وخاصة في الكويت ودول الخليج الأخرى، دون أن يتمتعوا بجنسية أي دولة (Beaugrand, 2018; Rabuffetti, 2024). تعود جذور هذه المشكلة

إلى فترة ما بعد الاستقلال وتشكيل الدول الحديثة، حيث لم يتم تسجيل العديد من أفراد القبائل البدوية كمواطنين لأسباب مختلفة، منها نمط حياتهم المتنقل، أو عدم إدراكهم لأهمية التسجيل، أو البيروقراطية الحكومية (Beaugrand, 2018).

وفقًا لتقديرات منظمة هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch, 2011)، يعيش ما يقرب من 100,000 شخص من البدون في الكويت وحدها، بينما توجد أعداد أخرى في السعودية والإمارات وقطر. من منظور سيادي، تعتبر الدول هؤلاء الأفراد مقيمين بصورة غير قانونية، وترفض الاعتراف بهم كمواطنين، على الرغم من أن العديد منهم ليس لديهم أي ارتباط بدولة أخرى (Beaugrand, 2018; Rabuffetti, 2024). هذا الموقف يترك مئات الآلاف من الأشخاص في حالة من الفراغ القانوني، حيث يُحرمون من أبسط الحقوق التي يتمتع بها المواطنون، مثل الحق في التعليم، والرعاية الصحية، والعمل، والزواج، والسفر، والتملك (Fisher, 2016; Alkhayat, 2024). إنهم يعيشون على هامش المجتمع، غير مرئيين في نظر القانون.

أظهرت دراسة حديثة أجراها الخياط (Alkhayat, 2024) حول مواقف طلاب الجامعات الكويتيين تجاه حقوق أطفال البدون أن هناك وعيًا متزايدًا بين الأجيال الشابة بضرورة معالجة هذه القضية. ومع ذلك، فإن الإرادة السياسية لحل هذه المشكلة لا تزال ضعيفة. وقد وثقت رابوفيتي (Rabuffetti, 2024) في دراستها الأنثروبولوجية كيف أن البدون في الكويت يتعرضون لحرمان منهجي ومتزايد من الحقوق الأساسية، مما يخلق حالة من التهميش الدائم.

من منظور القانون الدولي لحقوق الإنسان، يمثل وضع البدون انتهاكًا صارخًا للحق في الجنسية، والتزام الدول بمنع ومعالجة حالات انعدام الجنسية. تدعو اتفاقية عام 1954 بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية واتفاقية عام 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية، الدول إلى منح جنسيتها للأشخاص المولودين على أراضيها والذين كانوا سيصبحون عديمي الجنسية لولا ذلك. ومع ذلك، فإن العديد من دول المنطقة لم تنضم إلى هاتين الاتفاقيتين، وتعتبر قضية البدون شأنًا داخليًا بحتًا يقع ضمن سيادتها الحصرية (Beaugrand, 2018). إن قضية البدون تضعنا وجهًا لوجه أمام حدود السيادة. فعندما تؤدي ممارسة الدولة لسيادتها إلى خلق وحرمان جيل بعد جيل من الحق الأساسي في الانتماء، فإنها تتجاوز حدودها المشروعة وتتصادم بشكل مباشر مع المبادئ الأساسية للعدالة والكرامة الإنسانية التي يقوم عليها النظام الدولي المعاصر (Bauböck, 2018).

4 . مناقشة: ديناميكيات التغيير والتحديات المستقبلية

4.1 . العوامل المحفزة للتغيير

على الرغم من التمسك القوي بمبدأ السيادة في مسائل الجنسية، إلا أن الوضع الراهن في الشرق الأوسط ليس جامدًا (Ali & Cochrane, 2024; Bartoszewicz, 2024). فهناك مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تفرض ضغوطًا متزايدة نحو إصلاح القوانين والممارسات الحالية. وفي المقابل، تقف تحديات هيكلية عميقة كعائق أمام أي تغيير جذري. فهم هذه الديناميكية المزدوجة أمر أساسي لاستشراف مستقبل المواطنة في المنطقة.

لتحولات الاقتصادية والعولمة تُعد الرؤى الاقتصادية الطموحة التي تتبناها العديد من دول الخليج (مثل رؤية 2030 في السعودية ورؤية 2035 في الكويت) من أهم محركات التغيير (Mondaq, 2024; Noria Research, 2024). تدرك هذه الدول أن التحول إلى اقتصادات متنوعة وقائمة على المعرفة يتطلب جذب واستبقاء المواهب العالمية ورؤوس الأموال (Ali & Cochrane, 2024; Brandeis University, 2024). إن القوانين الصارمة للإقامة والجنسية تشكل عائقًا أمام هذا الهدف، مما يدفع نحو تبني سياسات أكثر مرونة، مثل برامج الإقامة المميزة والتجنيس الانتقائي للكفاءات (Ali & Cochrane, 2024; Bartoszewicz, 2024).

الضغوط الدولية ونشاط المجتمع المدني. يلعب المجتمع الدولي دورًا متزايدًا في تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالجنسية (ESCWA, 2024). فتقارير المنظمات الدولية (مثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين) والمراجعات الدورية أمام مجلس حقوق الإنسان، تضع الدول تحت ضغط مستمر لمواءمة قوانينها مع المعايير الدولية (Equal Nationality Rights, 2024). على المستوى المحلي والإقليمي، تقوم منظمات حقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني بحملات مناصرة مستمرة، وتوثيق الحالات، وتقديم المساعدة القانونية، مما يساهم في رفع الوعي وإبقاء هذه القضايا على جدول الأعمال السياسي (Burmeister-Rudolph, 2024).

الأبعاد الأمنية في بعض الحالات، يمكن أن تكون الاعتبارات الأمنية دافعًا للإصلاح (Kırşanlı, 2024). فوجود أعداد كبيرة من السكان المحرومين والمهمشين، مثل البدون، يمكن أن يخلق مشاكل أمنية واجتماعية على المدى الطويل (Alkhayat, 2024; Rabuffetti, 2024). قد ترى بعض الحكومات أن تسوية أوضاع هذه الفئات ودمجها في المجتمع هو خيار أكثر استقرارًا وأقل تكلفة من ترك المشكلة تتفاقم.

4.2 . التحديات والعوائق أمام الإصلاح

بنية الدولة الريعية كما ذكرنا سابقًا، يمثل نموذج الدولة الريعية عقبة هيكلية أساسية أمام أي إصلاح شامل (Kinninmont, 2013; Noria Research, 2024). فالمواطنة مرتبطة بالوصول إلى الثروة والامتيازات، وأي توسع في قاعدة المواطنين يُنظر إليه على أنه

تهديد لهذا النموذج (Kırşanlı, 2024). طالما أن العقد الاجتماعي قائم على توزيع الريع بدلاً من المشاركة السياسية والضريبية، ستظل هناك مقاومة قوية لتوسيع دائرة المواطنة.

المخاوف الديموغرافية والهوياتية في دول الخليج على وجه الخصوص، يمثل الهاجس الديموغرافي القلق الأكبر (Gulf Migration, 2020; Quamar et al., 2023). فالخوف من أن يصبح المواطنون أقلية في بلادهم، وأن تتآكل الهوية الوطنية والثقافية، هو المحرك الرئيسي للسياسات التقييدية (Beaugrand, 2020; Quamar et al., 2023). هذا القلق، سواء كان مبررًا أم لا، يشكل عائقًا نفسيًا وسياسيًا قويًا أمام أي نقاش جاد حول التجنيس الواسع أو تعديل قوانين الجنسية بشكل جذري.

ضعف المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون إن غياب برلمانات منتخبة بالكامل تتمتع بسلطات تشريعية ورقابية حقيقية، وضعف استقلالية القضاء في العديد من الدول، يجعلان من الصعب الطعن في القوانين التمييزية أو مساءلة الحكومات عن انتهاكاتها (Kırşanlı, 2024). ففي ظل هيمنة السلطة التنفيذية، تظل مسائل الجنسية خاضعة للتقدير السياسي بدلاً من المعايير القانونية والحقوقية الواضحة.

إن مستقبل المواطنة في الشرق الأوسط سيتشكل من خلال تفاعل هذه القوى المتعارضة (Ali & Cochrane, 2024; Bartoszewicz, 2024). من المرجح أن نشهد استمرارًا في الإصلاحات الجزئية والانتقائية التي تحركها البراغماتية الاقتصادية، مثل برامج التأشيرات الذهبية وتجنيس النخب (Brandeis University, 2024; Mondaq, 2024). ومع ذلك، فإن الإصلاحات الهيكلية العميقة التي تعالج قضايا التمييز ضد المرأة وانعدام الجنسية ستظل تواجه مقاومة كبيرة، وستتطلب ضغوطًا سياسية واجتماعية أقوى، وإعادة نظر جذرية في طبيعة العقد الاجتماعي والعلاقة بين الدولة والمجتمع (Noria Research, 2024).

5 . خاتمة

في ختام هذا التحليل، يتضح أن العلاقة بين السيادة الوطنية وحقوق الإنسان في مجال الجنسية في الشرق الأوسط هي علاقة معقدة وديناميكية، وليست صراعًا صفريًا بسيطًا (Bauböck, 2018). فمن جهة، لا يمكن إنكار الحق المشروع للدول في تنظيم شؤونها الداخلية والحفاظ على هويتها وأمنها (Juss, 1994). ومن جهة أخرى، لم يعد من الممكن في عالم اليوم المترابط تجاهل منظومة حقوق الإنسان الدولية، التي تضع الكرامة الإنسانية فوق الاعتبارات السيادية الضيقة (Bauböck, 2018).

إن التمسك بتفسير مطلق وغير مقيد للسيادة في مسائل الجنسية لا يؤدي فقط إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، كما يتضح من مأساة البدون والتمييز ضد المرأة (Fisher, 2016; Alkhayat, 2024; Rabuffetti, 2024; Al-Rasbi, 2024)، بل إنه يقف أيضًا كعقبة أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة التي تطمح إليها دول المنطقة (Ali & Cochrane, 2024; Noria Research, 2024).

إن المساهمة النظرية لهذه الورقة تكمن في تأطير النقاش ليس كصدام بين السيادة والحقوق، بل كبحث مستمر عن توازن جديد (Bauböck, 2018). فحقوق الإنسان لا تلغي السيادة، بل تعيد تعريفها وتجعلها أكثر مسؤولية وإنسانية. والسيادة المسؤولة هي تلك التي تعترف بأن شرعيتها لا تنبع فقط من قدرتها على فرض سلطتها، بل أيضًا من احترامها للحقوق الأساسية لجميع الأفراد الخاضعين لولايتها (Bauböck, 2018).

توصي هذه الدراسة بأن تتجه دول المنطقة نحو تبني هذا النموذج للسيادة المسؤولة. وهذا يتطلب خطوات عملية وجريئة، تشمل الانضمام الكامل إلى اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية المتعلقة بالجنسية ورفع التحفظات عنها (Equal Nationality Rights, 2024)، وإصلاح القوانين الوطنية لضمان المساواة الكاملة بين الجنسين (Al-Rasbi, 2024; ESCWA, 2024)، ووضع آليات عادلة وشفافة لمعالجة حالات انعدام الجنسية (Alkhayat, 2024; Rabuffetti, 2024)، وفتح مسارات واضحة للتجنيس لا تقتصر على النخبة الاقتصادية (Bartoszewicz, 2024; Burmeister-Rudolph, 2024).

إن تحقيق هذا التوازن ليس مجرد التزام قانوني دولي، بل هو ضرورة استراتيجية لبناء مجتمعات أكثر عدلاً واستقرارًا وازدهارًا، وقادرة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين (Kırşanlı, 2024; Noria Research, 2024). إن مستقبل المواطنة في الخليج يعتمد على قدرة هذه الدول على الموازنة الدقيقة بين سيادتها الوطنية، والتزاماتها الدولية، ورؤيتها لمجتمع المستقبل الذي تطمح إلى بنائه (Ali & Cochrane, 2024; GLOBALCIT, 2024).

6 . المراجع

1. Ali, A., & Cochrane, L. (2024). Residency and citizenship in the Gulf: Recent policy changes and future implications for the region. Comparative Migration Studies, 12(16), Article 376. https://doi.org/10.1186/s40878-024-00376-1
2. ,Alkhayat, L. S. (2024). A study of university students' attitudes towards stateless kids' rights in Kuwait. Cogent Education Article 2312732. https://doi.org/10.1080/2331186X.2024.2312732 ,(1)11
3. Al-Rasbi, T. (2024). Women and nationality laws in the GCC states: Gender discrimination and violation of constitutional rights. International Journal of Law and Society, 7(1), 45-62. https://doi.org/10.11648/j.ijls.20240701.15
4. Al-Saai, N. (2025). Navigating personal law in the Gulf: A sociolegal analysis of nationality and family law in Qatar and select GCC jurisdictions Doctoral dissertation, SOAS University of London. SOAS Research Online. https://soas-repository.worktribe.com/output/506022

5. Bartoszewicz, M. G. (2024). Migration policy in the Gulf: A comparative analysis of labour law reforms in Kuwait and .Qatar. The Journal of North African Studies. Advance online publication https://doi.org/10.1080/21534764.2024.2472613
6. Bauböck, R. (2018). Democratic inclusion: A pluralist theory of citizenship. In R. Bauböck (Ed.), Democratic inclusion .(pp. 3-102). Manchester University Press
7. .Beaugrand, C. (2018). Stateless in the Gulf: Migration, nationality and society in Kuwait. I.B. Tauris https://doi.org/10.5040/9781838609030
8. Beaugrand, C. (2020). The Middle East and North Africa and the global trend towards dual citizenship. Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée, 147, 21-42. https://doi.org/10.4000/remmm.13486
9. .Brandeis University. (2024). Golden passports and golden visas in the Gulf
10. .Burmeister-Rudolph, M. (2024). Informal representation and migrant-led civil society organizations in the GCC region ,Comparative Migration Studies, 12(1) Article 417. https://doi.org/10.1186/s40878-024-00417-9
11. Fisher, B. L. (2016). Gender discrimination and statelessness in the Gulf Cooperation Council states. Michigan Journal of Gender & Law, 23(1), 1-48. https://doi.org/10.36641/mjgl.23.1.gender
12. .GLOBALCIT. (2024). The global state of citizenship. Global Citizenship Observatory https://globalgovernanceprogramme.eui.eu/wp-content/uploads/2024/06/The-Global-State-of-Citizenship.pdf
13. .Gulf Migration. (2020). Explaining the demographic imbalance in the Gulf states. Gulf Research Center /https://gulfmigration.grc.net/explaining-the-demographic-imbalance-in-the-gulf-states
14. .Human Rights Watch. (2011). Prisoners of the past: Kuwaiti Bidun and the burden of statelessness https://www.hrw.org/report/2011/06/13/prisoners-past/kuwaiti-bidun-and-burden-statelessness
15. Juss, S. S. (1994). Nationality law, sovereignty, and the doctrine of exclusive domestic jurisdiction. Florida Journal of International Law, 6(2), 219-251. https://scholarship.law.ufl.edu/fjil/vol6/iss2/2
16. Kanchana, R. (2019). How do Muslim states treat their outsiders? Is Islamic practice of naturalisation synonymous with jus sanguinis? In A. Ennaji & A. Belhaj (Eds.), Migration and Islamic ethics: Issues of residence, naturalization and citizenship (pp. 141-168). Brill. https://doi.org/10.1163/9789004417342_008
17. .Kinninmont, J. (2013). Citizenship in the Gulf. Chatham House https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/public/Research/Middle%20East/0313_pp_kinninmont.pdf
18. .Kırşanlı, F. (2024). Good governance, democracy, and economic resilience in the Gulf region: A post-pandemic analysis SSRN Electronic Journal. https://doi.org/10.2139/ssrn.4850644
19. & ,Longva, A. N. (2000). Citizenship in the Gulf states: Conceptualization and practice. In N. A. Butenschon, U. Davis M. Hassassian (Eds.), Citizenship and the state in the Middle East: Approaches and applications (pp. 179-201). Syracuse .University Press
20. .Mondaq. (2024, October 2). Saudi citizenship and residency in 2025: Understand the rules and opportunities https://www.mondaq.com/saudiarabia/work-visas/1685300/saudi-citizenship-and-residency-in-2025-understand-the-rules-and-opportunities
21. Noria Research. (2024, March 26). Citizenship rent and GCC development models: A regional comparison. https://noria-/research.com/mena/citizenship-rent-and-gcc-development-models-a-regional-comparison
22. Quamar, M., Hameed, S., & Kumaraswamy, P. (Eds.). (2023). Persian Gulf 2023. Springer. https://doi.org/10.1007/978-5-6380-99-981
23. Rabuffetti, F. (2024). Affect, citizenship, statelessness and the Kuwaiti Bidoon. Citizenship Studies. Advance online publication. https://doi.org/10.1080/13621025.2024.2475834
24. .UN Peacemaker. (2010). Fact sheet: Nationality laws in the Arab world. United Nations https://peacemaker.un.org/sites/default/files/document/files/2022/07/factsheetonnationalitylawsinarabworld2010.pdf
25. .UN Women. (2024). Arab states: Women count data hub https://data.unwomen.org/sites/default/files/documents/Women%20Count/Women_Count_Arab_States.pdf
26. ,Wolover, D. J. (2017). Clashing ideals of citizenship: Norms of inclusion and the Middle East [Doctoral dissertation .University of Denver]. ProQuest Dissertations Publishing